



بيان دولة الكويت

يلقيه

معالي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

في

الاجتماع رفيع المستوى

"التعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين"

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

الاثنين، ١٩ سبتمبر ٢٠١٦



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بداية أود أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان الى معالي السيد بيتر طومسون، رئيس الجمعية العامة ورؤساء الفرق المشاركة لما بذلوه من جهود مقدرة في الإعداد والتحضير لهذا الاجتماع الهام، بغية الوصول إلى إتفاق حول الوثيقة السياسية التي تعبر عن إدراك المجتمع الدولي لحجم المعاناة التي طالت العديد من شعوب العالم وأفرزتها الأوضاع الإنسانية الصعبة، مما يتطلب العمل بشكل جماعي لمواجهة هذه التحديات التي باتت تهدد أمن واستقرار دول العالم وشعوبها.

السيد الرئيس،

أن التحديات المتصاعدة التي يشهدها عالمنا اليوم وما تواجهه شعوب الدول المحتاجة والمنكوبة في الحصول على أدنى سبل العيش من غذاء ودواء ومأوى، تحتم علينا العمل جدياً لتوفير كافة تلك الاحتياجات، خاصة وإذا علمنا بأن هنالك نسبة كبيرة من الشعوب تعيش في بلدان غير بلدانها، وبلغ عدد المهاجرين مائتان



وأربعة وأربعون مليون مهاجر في عام 2015 ، وهي نسبة أعلى من النمو السكاني العالمي.

لذا فإنه من الضروري هنا التأكيد على أهمية الدور الذي يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة لخلق آليات مبتكرة وأفكار خلاقة لتحقيق الاستجابة الفاعلة للتعامل مع الأزمات التي بدت تعصف بعالمنا وتضاعفت أرقامها بشكل خطير خلال السنوات العشر الأخيرة، والتي جاءت نتيجة لزيادة الصراعات والنزاعات المسلحة التي باتت تحصد أرواح المدنيين من نساء وأطفال وشيوخ، وتعرض حياتهم لمختلف المخاطر دون أن يتمكن المجتمع الدولي من التوصل الى موقف موحد وفاعل يضع حداً لتلك الصراعات والأزمات، ونود في هذا الصدد، أن نوّكد على ضرورة العمل من خلال إحترام وتطبيق القوانين والمواثيق الدولية للوصول الى حلول سياسية توقف نزيف الدماء وتحقق أرواح الأبرياء.

السيد الرئيس،

تشهد منطقة الشرق الأوسط ظروفٍ في غاية الدقة والحساسية نتيجة لانتشار النزاعات والحروب الأهلية وما خلفته من دمار وهلاك لشعوب المنطقة ، لا سيما فيما يتعلق بحركة النزوح الكبيرة التي شهدتها المنطقة جراء تلك النزاعات والحروب، والتي سيكون لها تداعيات وإرهاباتٍ على مختلف المجالات الثقافية منها والإنسانية والاجتماعية، الأمر الذي يدفعنا جميعاً لتعزيز العمل المشترك لمعالجة الأوضاع الاستثنائية التي تعيشها شعوب المنطقة ، كما أن المسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي في حماية تلك الشعوب من خطر الانجراف لدائرة العنف والإرهاب، علاوة إلى أهمية المضي قدماً نحو محاربة



ما يسمى بالكره والتحريض وإزدراء الأجانب " Xenophobia " والتعصب والعنف ضد اللاجئين والمهاجرين وخاصة المبنية على الدين أو العرق، من خلال تحقيق تطلعاتها وآمالها بالعيش بسلام وأمن وتمكينها من حياة حرة وكريمة.

ونود في هذا الصدد أن نؤكد على ضرورة حل أزمات اللاجئين التي طال أمدها، بما في ذلك محنة لاجئي فلسطين، الذين لا يزالون يعانون من الظلم القاهر منذ ما يقرب من السبعة عقود. حيث نجدد تأكيدنا على حقهم في العودة وندعو الى تحقيق حل عادل لمحتهم وفقا لقرار الجمعية العامة 194 ومبادرة السلام العربية، كما إننا نطالب المجتمع الدولي بمواصلة تقديم الدعم والمساعدة لهم عن طريق توفير الدعم الكافي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأنروا)، وندعو، في هذا السياق، أيضا الى توفير الحماية لهم وفقا للقانون الدولي الإنساني.

السيد الرئيس،

إن دولة الكويت وإيماناً منها بأهمية العمل الدولي المشترك لمواجهة التحديات الطاحنة التي يواجهها عالمنا اليوم، فقد سارعت الى تقديم المساعدات الإنسانية الى شتى بقاع العالم والى كافة الدول المحتاجة والمنكوبة، حتى إعتلت اليوم المرتبة الأولى بين الدول في تقديمها للمساعدات الإنسانية بالنسبة لإجمالي الدخل القومي لعام 2015، وذلك وفق إحصائيات الأمم المتحدة، حيث تخطى إجمالي المساعدات الإنسانية التي قدمتها دولة الكويت خلال الخمس سنوات الماضية المليارين دولار أمريكي، والتي بلغت ما معدله 2,1 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الكويتي، أي أكثر من ضعف النسبة المتفق عليها دولياً.



وتقديرًا لحجم المعاناة التي يعيشها الشعب السوري الشقيق في الداخل والخارج، والمسؤوليات الكبيرة التي تكبدها دول الجوار السوري نتيجة النزوح الكبير للاجئين السوريين الى تلك الدول، فقد قامت دولة الكويت بتقديم المساعدة والدعم للدول المستضيفة للاجئين السوريين، وذلك تنفيذًا للخطط والالتزامات التي أقرها مؤتمر لندن الرابع للمانحين والذي عقد في شهر فبراير من العام الحالي.

وفي إطار المساعي والجهود الدولية الرامية الى الوقوف بجانب العراق ومساندته، والتي كان آخرها إستضافة الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمراً دولياً للمانحين لدعم العراق، بتاريخ 20 يوليو 2016، فإنني أود، في هذا المقام، أن أدعو كافة الدول التي أعلنت عن تعهداتها في هذا المؤتمر بالايفاء بالتزاماتها وتعهداتها.

السيد الرئيس،

يمثل الإعلان السياسي لـ "التعامل مع التحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين" والذي تم تبنيه بالإجماع خطوة هامة في مسار عملنا الجماعي الإنساني، ونتطلع بكثير من الأمل والإصرار بأن يعزز اجتماعنا اليوم الجهود الدولية المشتركة للتصدي لما يواجهه العالم من عقبات ومخاطر ولإيجاد السبل الخلاقة للتغلب عليها، كما نؤكد على استمرار منظمة الأمم المتحدة باعتبارها المكان الأنسب للعمل الدولي المتعدد الأطراف لتحقيق مقاصدنا وتلبية تطلعاتنا، ولمتابعة وتقييم ما تم إحرازه من خطوات للتعاطي مع الأزمات الإنسانية حول العالم وما تشكّله من تحدي كبير تجاه تحقيق السلم والأمن الدوليين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،